الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

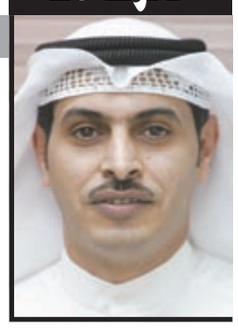

شعوب مختلفة أم ديموقراطية متخلفة؟!

الجنرال برويز مشرف الذي كان يوما ما رئيسا للبلد الاسلامي الوحيد في نادي «النووي» عالميا حلّ بداية الاسبوع الحالي ضيفا على فقرة لم تتعد ربع الساعة مع المذيع الاميركي «الساخر» جون ستيوارت في البرنامج الذي يحمل اسمه The Daily Show with John Stewart، وخلال الحوار القصير الذي حاول ستيوارت على غير عادته ان يجنح الى الجدية قال برويز مشرف ـ لافض فوه او بالكويتي الفصيح «لا شق حلچه» ـ «لا يمكن ان تحصل بلادنا على الديموقراطية التي في الولايات المتحدة الاميركية، فنحن شعوب بحاجة الى ديموقراطية تراعي خصوصيتنا»، كانت تلك الجملة التي ختم بها برويز مشرف حضوره في البرنامج الاميركي الفكاهي.

لا اعرف لماذا يتصور الزعماء في العالم الاسلامي ان الديموقراطية لا تصلح لنا كمسلمين، والادهى ان هناك مثقفين مسلمين وعربا يروجون لذات الفكرة التي تروجها حكوماتنا وهي اننا فعلا شعوب لا تصلح لها الديموقراطية، ولابد ان تحصل على ديموقراطية «تفصال» على مقاسات تفكير الشعوب وطبيعتها، بل هناك من يذهب الى ابعد من هذا ويستخدم مصطلح «الديموقراطية الغربية» وينظرون كيف انها لا تصلح لنا ولا تناسبنا، ولابد ان تكون لنا ديموقراطيتنا الخاصة.

منطقيا، لا توجد ديموقراطية غربية واخرى شرقية، هناك ديموقراطية واحدة فقط، اما ان تأخذها كاملة او لا تفعل، لا توجد ديموقراطية تراعي خصوصية مجتمع ما، فالبشر صنف واحد وشكل واحد، فنحن العرب لا نختلف عن بقية شعوب كوكب الارض، فلماذا تريد حكوماتنا ان تصورنا اننا شعوب مختلفة و«على راسنا ريشة»؟!

الديموقراطية حالة واحدة، وليست سلة سلع مختلفة، كما انها ليست اجزاء يمكن ان نأخذ منها ما يناسبنا ونلقي ما لا تعتقد حكوماتنا انه لا يناسبنا.

ديموقراطيتنا في الكويت عن اقرب مثال، جيدة مقارنة بالمنطقة، جيدة كتجربة ولكنها ناقصة، ليست عرجاء كما كان يروج مثقفونا في التسعينيات، بل ناقصة ونقصها يضرنا ولا ينفعنا، والدليل ما يحصل اليوم على مشهدنا السياسي، بحيث يستغل النقص لتكوين دوامة متكررة من المشاكل التي تعصف بالبلاد منذ العام 1992 «الولادة الثالثة لديموقراطيتنا»، فلا احزاب لدينا، وهذا نقص فادح وواضح، ولا تداول في السلطة التنفيذية، لذا تستمر المشكلات وستستمر الى ما لا نهاية، فبوجود هذا الخطأ ـ النقص الديموقراطي ـ لن يتغير شيء أبدا، سنظل اسرى لدوامة الدولة شبه الديموقراطية، ما لم يتغير الامر ونتحول الى الديموقراطية الحقيقية.

اعترافنا بأننا بلد شبه ديموقراطي خير لنا من المكابرة بأننا بلد ديموقراطي بـ «ديموقراطية.. خاصة»، كما قال مشرف في ذلك البرنامج الاميركي الفكاهي، وكما يروج مثقفونا، نعم نحن افضل من غيرنا، ونتفق على دستور 1962 ولكن حتى هذا الدستور رغم النقص في الشكل الديموقراطي الكامل لم نطبقه كاملا.

ارجو ان يتوقف المنظرون السياسيون عن الترويج لافيون اكذوبة اننا شعوب بحاجة الى ديموقراطية خاصة بها، فالديموقراطية ليست بضاعة تخضع للذوق بل للحرية والعدل ومبدأ المساواة، واعتقد ان هذه الامور هي ما تسعى اليها جميع شعوب الارض التي لا نختلف عنها، فلا وجود لفكرة «شعوب مختلفة»، بل شعوب متخلفة واخرى متقدمة، شعوب اخذت الديموقراطية الكاملة كعقد وتحولت الى بلدان متقدمة واخرى تدعي «الاختلاف» فتخلفت عن ركب العالم.

هناك بلدان ديموقراطية حقيقية «منتجة» واخرى تدعي الديموقراطية «المختلفة»، وتحولت الى اسم «مستهلكة»، هذا هو الفارق، والدليل انظر الى اي بلد ديموقراطي حر حقيقي وشاهد ما تقدمه شعوبه للعالم وقارن بين بلدان شبه ديموقراطية او ادنى «قمعية» لتجد انها بلدان ابعد ما تكون عن ركب الحضارة.

رؤى كويتية

aljaser_b08@hotmail.com
باسل الجاسر

المعارضون وادعاء المظلومية

أغرب وأعجب ادعاءات مثيري الأزمات ادعاؤهم أنهم يتعرضون لهجمات إعلامية منظمة لتشويههم وتشويه مواقفهم الوطنية وهذا بالفعل ما يجافي الحقيقة والواقع تماما، فهم في الواقع يريدون إعلاما على مقاسهم ووفق شروطهم وإرادتهم، وإلا فإنه إعلام فاسد ومأجور وسيقاطعونه حتى إن بعضهم قاطعوا جميع القنوات الكويتية فيما عدا واحدة وانفتحوا على القنوات العربية بما فيها «الجزيرة»، وبالرغم من هذه الاتهامات والمقاطعة فإن القنوات الكويتية كافة لم تقاطعهم بل إنها تنشر أخبارهم حتى إنني رأيت دعوات متكررة لهم على الهواء مباشرة إلا أنهم ما زالوا يقاطعون ويتهمون ويهاجمون، ومع ذلك فهذا رأيهم وقرارهم وشأنهم ولكن أن يطلعوا علينا بادعاء أنهم يحاربون ويشوهون وتشوه مواقفهم فهذا ما لا يقبله عقل أو منطق.

فالواقع يا سادة هو أنكم أنتم من شوه الديموقراطية وأساء للأدوات الدستورية فلو تفكرتم أنتم وليس غيركم في مواقفكم لوجدتموها مشوهة حقا وحقيقة وأجيبوا على هذا السؤال لتتأكدوا.. فمتى استخدم احد قبلكم بل وحتى منكم «ففيكم من هو ولأكثر من دورة في البرلمان» أداة الاستجواب بهذه الطريقة وهذه الكثرة وبهذا التكرار الذي صار مملا وكريها وسئم منه الجميع، بل إنكم حقرتم هذه الأداة الراقية بعيون الكثير من المواطنين وصارت في عيونهم أداة لتحقيق الأغراض والمآرب الحزبية والشخصية الضيقة أو لتنفيذ أجندات صارت كثيرة اليوم بالكويت؟!

أقول لكم أنتم، وأنتم وحدكم وبممارساتكم الغريبة من أسأتم لأنفسكم ولتاريخكم بما قمتم وتقومون به من أعمال لم يسبقكم بها أحد في تاريخ تجربتنا الديموقراطية، فلوموا أنفسكم ولا تلوموا أحدا سواكم فقد فرطتم كثيرا بشتم وسب مخالفيكم بأبشع الشتائم وأقذعها فجرأتم المخالفين عليكم بعد أن حشموكم مرة بعد مرة فهل كنتم تملكون سيفا على رقابهم حتى يخنعوا لكم ويقبلوا شتائمكم وهم صاغرون؟

يا سادة، ادعوا ما أردتم، ولكن المظلومية هذه ليست متاحة لكم قطعا، فقد ظلمتم كل أمر جميل لدى الكويت والكويتيين، ابتداء من دستورهم وأدواتهم الدستورية واستقرارهم الأمني من خلال المظاهرات وقطع الطرقات، بل وخطتهم الوطنية التي انتظروها منذ التحرير لم تسلم من معوقاتكم، وليس آخرها تصديكم بكل ما أوتيتم من قوة لكل خطوة إصلاحية تقوم بها الحكومة سواء تنظيم العلاج بالخارج أو التعديات على أملاك الدولة أو وقف فرز الآلاف من الموظفين لصالح البعض من المتنفذين!

بيد أن المضحك المبكي هو عندما كانت كل هذه الأمور والمفاسد متفشية تزكم أنف كل مخلص لهذا الوطن ما بين 2006 و2008 كان بعضكم يصف سمو رئيس الحكومة بالإصلاحي ورجل المرحلة ولكن عندما بدأت عجلة الإصلاح تدور وبدأ الكويتيون يرون بأم أعينهم بعض ملامحها قلتم بأنكم تريدون إنقاذ الكويت من سموه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ريميات

reemw25@hotmail.com
ريم الوقيان

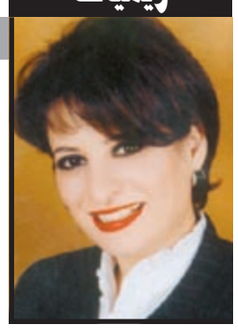

إليزابيث.. وبناتنا!

أقبل شهر رمضان، شهر الصيام والصبر، شهر المغفرة والقيام، وبعد أيام معدودة يدخل علينا هلاله المبارك معلنا بدء هذا الشهر الفضيل، نسأل الله سبحانه أن يعيده عليكم وعلينا وعلى جميع أمة المسلمين بالخير واليمن والبركات.

جميل رمضان وكريم، والكويت في رمضان تعيش أجمل أيامها كل سنة، وميزة هذا الشهر الكريم هذا العام أنه بلا مجلس أمة!

***

إليزابيث هانفورد دول مسؤولة أميركية تقلدت العديد من المناصب الحكومية منها عضو في اللجنة التجارية الفيدرالية ما بين عامي 1973 و1979، عينها الرئيس الأسبق ريجان وزيرة للمواصلات ما بين عامي 1983 و1989، ولقبها الرئيس السابق جورج بوش بوزيرة العمال، إلا أنها استقالت لتصبح رئيسة الهلال الأحمر الأميركي، انتخبت في مجلس الشيوخ عام 2002، يصادف مولدها غدا 29 يوليو من العام 1936، فرق كبير بينها وبين بعض بناتنا اللاتي تقلدن المناصب الوزارية أو النيابية في وطننا العربي الكبير وخصوصا بالخليج العربي.

اليزابيث لم تضغط على الحكومة الأميركية لتعيين أقربائها وكلاء ومديرين في الحكومة، اليزابيث لم تعين ابنة أخيها ولا ابنتها في وزارة المواصلات الأميركية، اليزابيث لم تأت بمستشار يعمل لديها عبر عملها التجاري الخاص وتعينه مستشارا لوزارة المواصلات الأميركية، اليزابيث لم تضغط على الحكومة الأميركية لتعيين زملائها بالحزب كاسرة بذلك رأس من هم أولى بتلك المناصب، حارقة بيدها مبدأ الكفاءة والأولوية، كل هذا لم تفعله بطلة مقالي لهذا الأسبوع، كم تمنيت أن أرى اليزابيث أو طيفها وزيرة أو نائبة في خليجنا العربي المسلم على الأقل تعلم بناتنا قيما وتعاليم موجودة بالإسلام لكننا لا نطبقها، موجودة بالدستور لكننا نتخطاها!

من الفرية: قال شيخ الدين المصري محمد عبده، رحمه الله، عندما زار أوروبا في القرن التاسع مقولة شهيرة «في الغرب وجدت الإسلام، ولم أجد المسلمين، وفي البلاد الإسلامية وجدت المسلمين ولم أجد الإسلام»، وأنا أقول في ظل الظروف الحالية وفتنة المنصب وقلة الإنجاز وتأخر التنمية إنني لو كنت وزيرة فأول قرار كنت سأتخذه هو..تقديم استقالتي!

نقشة فكر

o_altahous@hotmail.com ـ twitter@oaltahous
أسامة الطاحوس

دولة بنك التسليف

إذا كنت تمتلك المال فأنت تملك القوة، ولكن هذه القاعدة نسيت ذكر أن يكون المال من «جيبك» وليس من مال الدولة فليس من العقل أن أكون كاشير جمعية وأقول للمشتري حدك بطل «ماي» واحد أو أتفلسف إذا كنت مدير محطة الوقود بإصدار قرار مفاده «اللي يعبي بانزين من عندنا لازم يغير زيت وفلتر ولا يعطينا «مقفاه» فإذا كانت المحطة أو الجمعية ملك أبوي ففي هذه الساعة يحق لي الحديث ولكن ماذا لو كانت ملك الدولة؟ أكيد مراح تقول فلوس دولتي وكيفي، لأننا نسير بقانون وكلنا أبناء دولة، فلماذا التفلسف؟

بداية وبالتحديد بتاريخ 5/16 خرج قرار يقر زيادة قرض الزواج إلى 6000 دينار، فشرع البنك بعمل «إقرار وتعهد» على المواطنين حتى لا يطالبوهم بالزيادة، إلى أن تأتي على حسب ما يقولون الميزانية الجديدة، وسرى هذا العمل بالاتفاق لمدة أسبوع فقط، لكن رئيس قسم قروض الزواج ما صدق خبر أن يكون هو مصدر القرارات وصاحبها، فاستمر بتوقيع المواطنين على هذا التعهد إلى يومنا هذا والناس تقول له «يا حبيبي القرار اتلغى.. والمسؤولة ترد: وقع»، يا أستاذة مجلس الوزراء رفض الزيادة، والأخت تصر وتبلغ المواطنين بأن الزيادة بعد العيد وهي أدرى أنا بعرف الآن شلون هي أدرى؟ فإذا كانت صيغة الكتاب غير قانونية وزاد بلتها أنها بلغة ركيكة سطحية، فكيف هذه ستكون أدرى وأعلم؟ الله أعلم.

وإلى المعنيين وبالحرف الواحد، صيغة الإقرار والتعهد الموضوع من قبل دولة رئيس قسم القروض المحترم وانظروا للعجب «السيد مدير عام بنك التسليف والادخار، اقر بموافقتي على صرف قيمة القرض الاجتماعي(4000) أربعه آلاف دينار فقط لا غير، وفي حالة إقرار زيده قيمه القرض إلى(6000) سته آلاف دينار فقط لا غير، فأنه لا يحق لي المطالبه بقيمه الزياده إلا وفقا للوائح والنظم المتبعه لي البنك» انتهي.

لن أقف على كلمة «زيده» التي يقصد بها زيادة ولن أدقق على «لي البنك» التي يراد بها «للبنك» بل أريد أعرف بأي حق يتم أخذ تعهد علي لأتنازل عن حقي؟ وبأي قانون يعطي بنك التسليف نفسه حق سلب حقوق المواطنين لو أقرت الزيادة؟ وكم من حالات متشابهة تمارسها أجهزة الدولة على المواطنين بنفس الأسلوب والطريقة؟ فإذا كان هذا التعهد يفرضه بنك التسليف على المواطنين من 5/16 وإلى اليوم ولم يتحدث عنه أحد، فكم من بلاوي وتعهدات تؤخذ على المواطنين فقط لأن دولة رئيس القسم يريد ذلك والسؤال المهم يا مسؤولي بنك التسليف أين أنتم من هذا اللعب؟ وأين أنتم من استمرار العمل بكتاب التعهد؟ ترى هل أنتم خصم لقرارات الدولة ولا «عروقكم بالماي» فتريدون سلب المواطنين حتى يقال لكم «بارك الله فيكم، وفرتم على الدولة»؟ وعندكم الإجابة.

نص سالفة: كان الله بعونك يا مواطن إذا تزوجت وطلبت قرض الزواج فإذا كنت تعمل بالقطاع الخاص لابد أن تأتي بكفيل حتى لو كنت مديرا، أما إذا كنت في الحكومة فلابد أن تكون خدمتك 4 سنوات فثلاث سنوات وثمانية أشهر ما ينفع هات كفيل يتيم وما عندك «والي» وكنت من هؤلاء ليس لك قرض لأن ما عندك كفيل مجرد تعسف، ولكن اصبروا وصابروا، وابحثوا عن كفيل كتوم قبل البنت، فمهر مرتك «كلش موحلوه» تكون مكفول عليه وكان الله بعونك يا مواطن.

إطلالة

alarafah@windowslive.com
خالد العرافة

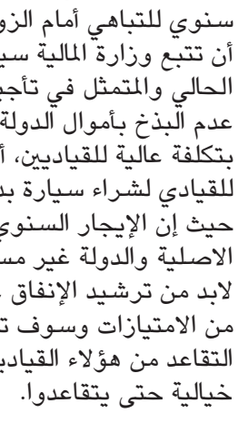

المال العام طار وراء الكشخة

وزارة المالية أصدرت خلال الأسبوع الجاري تعميما على وزارات الدولة تطلب منها ترشيد الإنفاق فيما يخص سيارات القياديين وكروت البنزين المخصصة لهم طوال العام بحد أقصى 6 آلاف ليتر.

التعميم الذي أعتبره صحوة متأخرة، جاء بعد أن طارت الطيور بأرزاقها وأصبح بعض القياديين يقوم بهدر المال العام من خلال المخصصات المصروفة لهم والتي تتمثل في نوعيات المركبات التي تصرف وحالة البذخ التي مازالت وراء تمسك العديد منهم بتلك المناصب من أجل المميزات وليس الإنجاز.

كما أن السبب الرئيسي في عدم تقاعد الكثير من القياديين في الدولة يعود لتلك المميزات، لذا من الواجب متابعة الجهة المختصة لتعميمها مع نهاية كل سنة مالية، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب والاهتمام بسياسة الإنفاق، خاصة أن هناك من يتفنن في أوجه الهدر التي لا تقتصر على السيارات والبنزين وإنما تعدت ذلك لتشمل أثاث المكاتب الذي يتغير بشكل سنوي للتباهي أمام الزوار الخاصين، لذلك أتمنى أن تتبع وزارة المالية سياسة جديدة بدلا من التنفيع الحالي والمتمثل في تأجير السيارات حيث انه يجب عدم البذخ بأموال الدولة وتخصيص مركبات ليست بتكلفة عالية للقياديين، أو يتم دفع مبلغ مقطوع للقيادي لشراء سيارة بدلا من الهدر الحالي بالميزانية حيث إن الإيجار السنوي للسيارات يساوي قيمتها الاصلية والدولة غير مستفيدة من تلك المركبات لذلك لابد من ترشيد الإنفاق على تلك الوزارات مع التقليل من الامتيازات وسوف ترى المالية بعينها طلبات التقاعد من هؤلاء القياديين بدلا من إغرائهم بمكافأة خيالية حتى يتقاعدوا.